تحليل كفاءة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية في مدينة هيت

مدرس مساعد
مشـــعل فيصـــل غضيب
جامعة الأنبار – كلية التربية

المقدمة :-

ان محاولة ترشيح المواقع الجيدة للمراكز العمرانية وتوزيعها ضمن الاقليم من حيث الحجم والعدد والمسافة وبما يؤمن لسكنة المحلة في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات دون عناء تعد هذه مهمة من المهام التي يساهم بها الجغرافي في تخطيط المدن والذي يدرس موضع المدينة وموقعها وشكلها الخارجي وتركيبها ، حيث يهتم بدراسة الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها .(١)

بالرغم من كون المدن مراكز للتحضر في مختلف دول العالم لكنها تعاني من بعض المشاكل كتضخم المدن سكانيا وعمرانيا بشكل يفوق الاجراءات التخطيطية المبينة لهذا التضخم خاصة التخطيط للخدمات كما ونوعا وتوزيعها . والذي ترتب عليه احداث هوة بين احياء المدن نجم عنها زيادة تعقيد الامر في صعوبة حصول بعض السكان على الخدمات الاساسية .(٢)

الخدمات التعليميةهي احدى الوظائف التي تمارسها المدن ومنها مدينةوعليه فان توزيعها بشكل عادل تتناسب مع الحجم السكاني للاحياء السكنية يمكن ان يؤثر ايجابيا في رفع المنستوى العلمي وتهيئة المناخات الملائمة ، ولذلك فان البحث يهدف الى دراسة كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في مدينة هيت وتحليل طبيعة هذا التوزيع ليتسنى تحديد المواقف الاكثر كفاءة بالنسبة لمواقع المدارس او المواقع المقترحة للمدارس الجديدة لغرض اختزال الوقت والجهدوالكلفة . وتحاول هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة الاتية :

١- هل ان توزيع المؤسسات التعليمية أخذ بنظر الاعتبار المعايير التخطيطية المعمول بها في القطر ،وهل تتناسب مع حجم توزيع السكان بما يضمن الاستفادة منها .

٢- كيف تتوزع المؤسسات التعليمية في المدينة وماهو نمط هذا التوزيع ، واستندت الدراسة على الفرضية الاتية:

(ان التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في مدينة هيت شهد تداخل واختلاط وعدم

التجانس والانتظام مما ترتب عليه تداعيات سلبية على مستوى كفاءة الاداء الوظيفي للمدينة في تقديم هذه الخدمات) .

تطور الخدمات التعليمية

شهدت الخدمات التعليمية في مدينة هيت عدة تطورات تبعا للمراحل المورفولوجية التي مرت بها المدينة ، فعند المرحلة الاولى منذ النشأة حتى عام ١٩٢٣م تركز الامر على دور الكتاتيب في عملية التعلم حتى تأسست اول مدرسة عام ١٩١٨م وفي بداية المرحلة الثانية (١٩٢٣م-١٩٥٨م) ونتيجة لتطورات التي اصابة المدينة ككل كدخول السيارات واتساع الاتصال بما يجاورها من مدن ، وهدم الاسوار وتوفر الامن وزيادة عدد سكان المدينة الذي وصل الى (٤٢٠٨) عام ١٩٥٧م مما ترتب عليه زيادة الطلب على الخدمات ومنها الخدمات التعليمية حيث وصل عدد المدارس الى ٣ مدارس ابتدائية واخرى ثانوية . اما في المرحلة الثالثة (١٩٥٨م-١٩٧٤م) وما احدثه من تغير في وضع المدينة بعد صدور المرسوم الجمهوري ذي الرقم ٢٤٧ .(٣) وبموجبه اصبحت مدينة هيت مركزا لقضاء هيت والذي انعكس ايجابيا في تطور المدينة وزيادة علاقتها الاقليمية حيث وصل عدد المدارس الى ١١ مدرسة احتوت٣٤٦٥ طالب بمساحة ٣ هكتارات من بين ١٥،٢% من المساحة المعمورة .

اما في المرحلة المعاصرة (١٩٧٤م-٢٠٠٠م) شغلت الخدمات التعليمية في هذه المرحلة مساحة ٧،٨١ هكتار بنسبة ٠،٨٠ % من مساحة المدينة الكلية ١،٧١ % من مساحة المدينة المعمورة التي ضمت مدرسة رياض الاطفال والتي تقع في حي المعلمين و١٩ مدرسة ابتدائية ضمت ٥٩١٩ طالب موزعين على ٢٠٨ شعبة ومن الجدير بالذكر ان ١٢ مدرسة هي كما ان المدارس المتوسطة والمتمثلة ب(٥) مدارس يصل عدد طلابها نحو ١٣١١ طالب وعدد شعبها ١٥٨ شعبة يقوم بتدريسهم ٩٢ مدرسا . اما المدارس الثانوية فتمثلة ب(٦) مدارس ضمنها اعدادية هيت ويصل عدد طلابها ١٨١١ مزعين على ١١٢ شعبة يقوم بتدريسهم نحو ٥٣ مدرس واما المدارس المهنية فتمثلت باعدادية هيت الصناعية والتي شملت ١٨٥ طالب موزعين على ٩ شعب يقوم بتدريسهم ٣٠ مدرس في حين كانت المعاهد ٣ ضمت ٦٧٠ طالب وطالبة موزعين على ٢٨ شعبة يقوم بتدريسهم نحو ٣٠ مدرس وشغلت مساحة ٣ هكتار (٤) . وكان توزيعها المكاني عند بداية شارع القائد اما معهد اعداد المعلمات فقد كان ضيف على ثانوية هيت للبنات.

عند دراسة المسافة بين المدارس الابتدائية عن المساكن بحسب الاحياء السكنية يتضح من خلال الجدول (١) والشكل (١) ان هناك فرقا عاليا بين معدلات المسافة المقطوعة الى المدارس، ويوضح الجدول ايضا ان حي البكر يسجل معدل اعلى اذ يبلغ ٦٢٠م بينما يعد حي القلقة القديمة اقل الاحياء معدلا اذ يبلغ ١٣٠م على

الرغم من ان عدد سكان حي البكر يصل الى ٢٣٠٨نسمة بينما ١٣٠٨نسمة في حي القلقة وهذا يعني ان هناك تشتتا كبيرا في معدل بعد الاحياء السكنية عن المدارس اذ يمكن ان يعكس لنا هذا المؤشر اهمال عدد السكان عند توزيع المدارس ، مما يؤدي الى وجود تباين في المسافات المقطوعة الى هذه المدارس مما يسبب طول المسافة المقطوعة ، وعلى اية حال فان معدل البعد عن المدارس الابتدائية هو ٣٣٣،٣م للاحياء كافة ،ان مثل هذا التوزيع يمكن ان يكون مؤشرا مقبولا بالرغم من وجود اختلافات جوهرية في متوسط بعد المسافة بين المدارس الابتدائية والمسكن في المدينة.

عند تحليل بعد الدور السكنية المبحوثة حسب الاحياء السكنية عن المدارس المتوسطة والثانوية ،جدول(١) لوحظ ان معدل البعد بحسب الاحياء السكنية يتراوح بين ١٨٠م-٩١٠م في كل من حي القلعة المسورة وحي الشهداء على التوالي .لذلك يمكن تصنيف الاحياء السكنية حسب قربها من المدارس المتوسطة والثانوية الى ثلاث مجاميع ،المجموعة الاولى تضم حي القلعة المسورة بمعدل ١٨٠م ، والمجموعة الثانية تضم كل من حي الجري والجمعية وحي المعلمين والعمال بمعدل ٣٠٢،٣م ، وتمثل المجموعة الثالثة كلمن حي القلقة القديمة والقادسية ،والجديدة ،وحي الخضر ،والدوارة وقندي بمعدل يصل الى٥٧٠،٨م في حين كان البكر والشهداء يمثلان المجموعة الاخيرة بمعدل ٨٦٧م.

في حالة مقارنة توزيع الخدمات التعليمية لعام ٢٠٠٠ مع المعايير التخطيطية المعتمدة (معيار المسافة القصوى المقطوعة وسهولة الوصول الى هذه المدارس) جدول(٢) نجد انها سجلت عجزا يصل الى ١٩٠٠م على مستوى رياض الاطفال و٧٠٠معلى مستوى المدارس الابتدائية و٤٠٠م على مستوى المدارس الثانوية .

ان التباين في المسافات المقطوعة الى المدارس هو مايشير الى تدني هذه المؤسسات في عددها ومراتبها وتوزيعها بشكل متوازن في المدينة او الحي السكني مما يدعو الى ضرورة اجراء تخطيطي متوازن يحقق كفاءة في الدور الوظيفي للمدينة او المؤسسة التعليمية ذاتها من الناحية الوظيفية كأستحداث ابنية جديدة في الاحياء السكنية وبما يلبي متطلبات السكان في الحصول على مثل هذه الخدمات

تحليل نمط التوزيع الجغرافي لمواقع المؤسسات التعليمية (الابتدائي والمتوسط والثانوي)

الجار الاقرب nearest-Neighbor هو نسبة عدد المسافات الحقيقية الفاصلة بين النقاط وبين معدلها في التوزيع النظري العشوائي (٥). والذي يؤكد في خطواته على معدل المسافة الحقيقية في كل نقطةمع أقرب نقطة لها (FA) فضلا عن معدل المسافة المتوقعة والمستندة في حسابها الى توزيع بواسن (FB) وهي كما يأتي :

$$R= 2FA*\sqrt{N/A}$$

حيث ان R= المجاور الاقرب ، FA = متوسط المسافات الحقيقية بين نقاط التوزيع

N = عدد مجموع النقاط ، A= مساحة المنطقة تحت الدراسة بالكم٢ .

عندما تكون صلة الجوار R=1 يعني ان كلا من المسافة الحقيقية والمتوقعة متساويان FA=FB ،والنمط يكون عشوائي ، امام اذا كانت R=0 معنى ذلك ان FA=0 فيدل على نمط المجتمع .

مما يفيدنا هو ايجاد نمط التوزيع لتلك المناطق باعتماد تحليل الجار الاقرب او صلة الجوار وتنحصر حدودها بين صفر(نمط متجمع في بقعة واحدة) وتنتهي عند الرقم ٢،١٥ والتي تتحقق في نمط الشبكة الثلاثية المنتظمة لكرستالر وهذا في الواقع بعيد المنال . وبصورة عامة كلما ازدادت قيمة R عن (١) فان التوزيع يتجه نحو الانتشار واذا قل عن الواحد فان التوزيع يتجه نحو التجمع.

لمعرفة نمط التوزيع في مدينة هيت قام الباحث بدراسة المدينة بجانبيها وظهر في الجانب الايمن لنهر الفرات (حي القلعة) خارطة-١- مايلي:

١- مدرسة العاصفة التي تقع في حي القلقة الجديدة تجاور مدرسة رابعة العدوية التي تقع بنفس الحي بمسافة ١٤٠م ومدرسة الرسالة التي تقع في حي القلقة القديمة تجاور مدرسة خديجة الكبرى التي تقع في نفس الحي بمسافة ٨٠م ومدرسة خديجة الكبرى تجاور مدرسة العاصفة بـ١٦٠م .

٢- مدرسة رابعة العدوية تجاوركل من مدرستي خديجة الكبرى بمسافة ٢٤٠م ومدرسة اللقاء التي تقع في حي العمال بمسافة ٢٥٠م.

٣- مدرسة خديجة الكبرى تجاور مدرسة هيت للبنات التي تقع في نفس الحي بمسافة ٤٤٠م ومدرسة اللقاء تجاور مدرسة التضامن التي تقع في حي الخضر بمسافة ٤٨٠م ومدرسة الشهداء التي تقع في حي الشهداء تجاور مدرسة اللقاء بمسافة ٥٠٠م ومدرسة هيت للبنات تجاور مدرسة الانتفاضة التي تقع في حي المعلمين بمسافة٥٦٠م . ومدرسة عبد الله بن المبارك التي تقع في حي القادسية تجاور مدرسة يوم النخوة التي تقع في حي الجمعية بمسافة ٤٤٠م.

٤- مدرسة الشهداء تجاور عبد الله بن المبارك بمسافة ٦٠٠م، وتجاور مدرسة الشهداء مدرسة يوم النخوة بمسافة ٨٠٠م و مدرسة الشهداء تجاور مدرسة التضامن بمسافة٨٠٠م .

اثناء اجراء العملية الاحصائية تم جمع المسافات المقاسة ضمن كل مجموعة ثم الحصول على المسافات الفاصلة بين كل مدرسة واقرب مجاور لها حيث كان

الرقم الاجمالي للمدارس الابتدائية ٤٥٩٠م كما في الجدول (٣) ولهذا فان معدل المسافات الحقيقية بين المدارس هو:
ق=مج ق/ ن حيث ان
ق= ناتج مقياس المسافة بين كل نقطة واخرى
ن= عدد النقاط وعدد مرات القياس بالتعويض
ف=٤٥٩٠م/١٣=٤٢٢م(٠،٤٢٢ من الكيلو متر)
وبتطبيق الصيغة الرياضية يكون المجار الاقرب = ١،٢٧٧

وبهذه القيمة الاستدلالية يتبين ان نمط التوزيع السائد في الجانب الايمن من المدينة هو انمط المتباعد القريب من العشوائي ، ومن مميزاته انه يحمل صفات الانماط الاخرى ،اذ توجد مسافات خالية من المدارس ونقاط اخرى متناثرة على ابعاد متباينة وغير منتظمة خارطة-١-. اما في الجانب الايسر من المدينة (حي البكر) خارطة-٢- وعند تطبيق نفس الصيغة الرياضية كانت قيمة المجاور الاقرب=١،١٥٠ وبهذه القيمة الاستدلالية للمجاور الاقرب يظهر ان نمط التوزيع في هذا الجانب هو النمط المتباعد الطريق من العشوائي ايضا . وفي حالة تطبيق هذا النموذج الرياضي على المدينة ككل خارطة-٣- وجدول(٤) واعتماد نفس المقاييس السابقة يظهر ان قيمة صلة الجوارهي (١،٤٦٧) وبهذه القيمة يبرز لنا ان نمط التوزيع للمدارس الابتدائية في مدينة هيت هو النمط المتباعد غيرالمنتظم القريب من العشوائي .

وعند تحديد نمط توزيع المدارس الثانوية والمتوسطة في مدينة هيت بجانبيها خارطة-٤-،جدول(٥) يظهر لنا مايأتي :
١- ثانوية هيت للبنات التي تقع في حي المعلمين تجاور متوسطة هيت التي تقع في حي الجري بمسافة ١٠٠م.
٢- متوسطة هيت للبنين تجاور اعدادية هيت التي تقع في حي الخضر بمسافة ٤٤٠م.
٣- متوسطة البعث التي تقع في حي العمال تجاور متوسطة هيت للبنين بمسافة ٦٨٠م.
٤- متوسطة البعث التي تقع في حي العمال تجاور ثانوية عبد الله بن المبارك التي تقع في حي الجمعية بمسافة ١٤٤٠م .
٥- اعدادية الصناعة التي تقع في حي القلقة تجاور ثانوية هيت للبنات بمسافة ٢٨٠م.
٦- اعدادية الصناعة تجاور ثانوية دار السلام التي تقع في حي البكر بمسافة ٨٢٠م
كما في الجدول (٧) الذي يوضح صلة الجوار للمدارس الثانوية والمتوسطة في مدينة هيت بجانبيها .

عند تطبيق المعادلة السابقة: يظهر لنا ان قيمة المجاور الاقرب =٠٩٨٧ وبهذه القيمة الاستدلالية يظهر ان نمط توزيع المدارس الثانوية في مدينة هيت هو النمط القريب من العشوائي والذي يتجه نحو النمط المتباعد غير المنتظم .

على العموم هناك بعض الامور المستخلصة من الدراسة تتمثل في تباين معدل بعد الاحياء السكنية عن المدارس الابتدائية والذي تراوح بين ١٣٠م-٦١٠م . اما على مستوى المدارس المتوسطة والثانوية فقد تراوح بين ١٨٠م-٩١٠م ،ان مثل هذا التباين يمكن انه يعكس لنا اهمال عدد السكان في توزيع المدارس ، كما ان توزيع الخدمات التعليمية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) لم يخضع للمعايير التخطيطية المعمول بها في القطر (معيار المسافة القصوى المقطوعة)،وهذا من شانه ان يولد هدرا في الوقت والجهد والامكانات من خلال تحليل نمط التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، وباستخدام تقنية صلة الجوار توصلت الدراسة الى ان نمط التوزيع على مستوى المدارس الابتدائية هو النمط المتباعد الغير المنتظم والقريب من العشوائي ، اما على مستوى المدارس والمتوسطة والثانوية افرزت الدراسة ان نمط التوزيع هو النمط القريب من العشوائي والذي يتجه نحو النمط المتباعد الغير منظم . ولذلك يرى الباحث في مسألة مواقع المدارس ان يخطط لتوزيعها مكاني في جميع المعمورة من المدينة وبما يتناسب وحجم سكان الاحياء لتحقيق الاهداف المرجوة وهذا يتطلب اضافة مواقع جديدة لتشمل جميع الاحياء خدمة للمدينة واقليمها .

المصادر

١. الدليمي ، مالك وزميله ، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية، بغداد ،١٩٩٠م ، ص٤٦٥ .

٢. غريبة ، خليف مصطفى حسن ، التحليل المكاني للخدمات في مدينة اربد الادارية ، تعليمية ، الصحية ، الترويحية ، اطروحة دكتوراة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥م ، ص٣.

٣. أسود ، فلاح شاكر ،الخارطة الادارية لمحافظة الانبار ، المؤتمر العلمي لجامعة الانبار ، ١٩٩٢م ، ص١١.

٤. المولى ، مشعل فيصل غضيب ، التركيب الداخلي لمدينة هيت ، رسالة ماجستير جامعة الانبار، ٢٠٠١م ، ص١٣٥.

٥. الرحبي ، محمد شرتوح ، كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان في محافظة نينوى ، رسالة دكتوراة ، جامعة بغداد ،١٩٩٠م ، عن:

1- Hammoud , Rand McCullough , Quautitatative , Technique in Geography , AN introduction ,2 ed , cloren don press oxford ,P. 271 .

2- Decay ,m.f.(1Y G2) Analysis of central place and point , pattern , by a nearest Neigh bor method , land stud Geogh .ser . B.24. p: 55-75

٦. وزارة الإسكان والتعمير ، هيئة التخطيط الإقليمي ، معايير الإسكان الحضري لعام ١٩٨٦م.
٧. وزارة الحكم المحلي ، مديرية التخطيط العمراني ، معايير التخطيط العمراني لسنة ٢٠٠٠م.
٨. خارطة التصميم الأساسي لمدينة هيت بمقياس ٤٠٠٠/١ والمرقمة ٦٨٦ لسنة ١٩٩٣م.
٩. مديرية تربية الانبار- قسم الإحصاء ، بيانات عن التعليم الابتدائي والثانوي في مدينة هيت لعام ٢٠٠٠م-٢٠٠١م .

خريطة رقم (٤)
التجاور الاقرب للمدارس الابتدائية في مدينة هيت ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

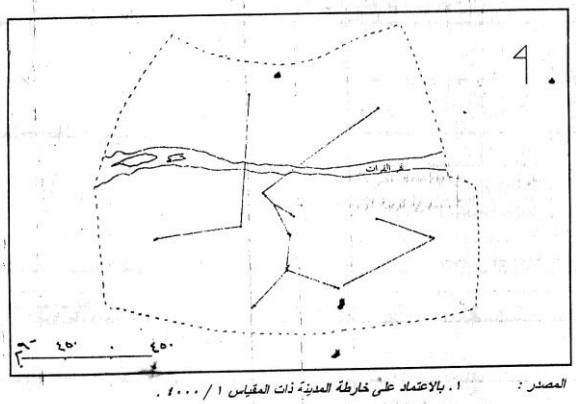

المصدر : ١. بالاعتماد على خارطة المدينة ذات المقياس ١ / ٤٠٠٠ .
٢. مديرية تربية الأنبار – قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة . ٣. الدراسة الميدانية

خريطة رقم (٥)
الجار الاقرب للمدارس المتوسطةوالثانوية في مدينة هيت لعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

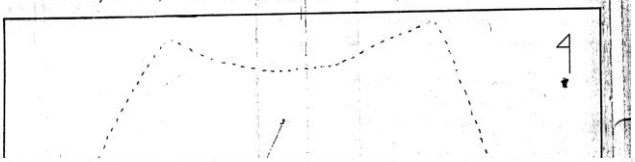

جدول (٣) متوسط بعد الاحياء السكنية عند المدارس ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

ت	اسم الحي أو المحلة	متوسط البعد عند المدارس الابتدائية م	متوسط البعد عند المدارس المتوسطة والثانوية م
١	الخضر	٣٩٥	٦٤٠
٢	الدوارة	٣٨٠	٦٥٠
٣	الشهداء	١٩٠	٩١٠

شكل رقم (١) معدل بعد الأحياء السكنية عن المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية

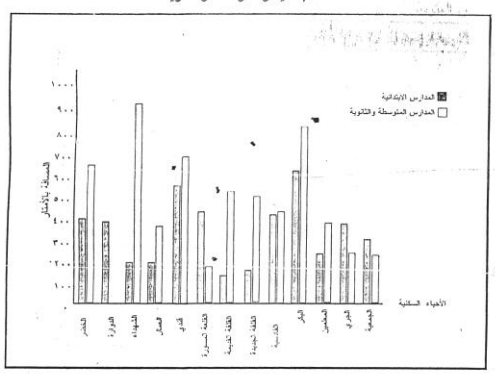

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

جدول (٢)

المعيار التخطيطي المعتمدة في القطر (معيار المسافة القصوى المقطوعة من قبل الطلاب)

ت	مرتبة المدرسة	المعيار التخطيطي (١)	الواقع الحالي(٢) م	الموازنة	الكفاءة الوظيفية
١	رياض الاطفال	٣٠٠	٢٢٠٠	+ ١٩٠٠	غير جيدة
٢	مدارس الابتدائية	٥٠٠	١٢٠٠	+ ٧٠٠	غير جيدة
٣	مدارس المتوسطة	٨٠٠	٩٠٠	+ ١٠٠	غير جيدة
٤	مدارس ثانوية واعدادية	٨٠٠	١٢٠٠	+ ٤٠٠	غير جيدة

المصدر :

(١) - وزارة الاسكان والتعمير هيئة التخطيط الإقليمي . معايير الاسكان الحضري لعام ١٩٨٦ ، ص١٥.
- وزارة الحكم المحلي ، مديرية التخطيط العمراني ، معايير التخطيط العمراني لسنة ٢٠٠٠
(٢) خارطة التصميم الاساسي لمدينة هيت ذات المقياس ١/٤٠٠٠ المحدثة / لسنة ١٩٩٣ .
(٣) الدراسة الميدانية .

جدول رقم (٥)

يبين اسماء المدارس الابتدائية في مدينة هيت (جانب القلعة القديمة) والمدارس المجاورة لها . حتى نهاية عام ٢٠٠٠

ت	اسم المدرسة	المجاور الاقرب	المسافة /م	مساحة الجانب الايمن
١.	العاصفة	رابعة العدوية	١٤٠	٥,٦٧ كم٢
٢.	خديجة	الرسالة *	٨٠م	
٣.	خديجة	العاصفة	١٦٠	
٤.	رابعة العدوية	اللقاء	٢٥٠	
٥.	خديجة الكبرى	هيت للبنات	٤٤٠	
٦.	رابعة العدوية	خديجة	٢٤٠	
٧.	اللقاء	الشهداء	٥٠٠	
٨.	هيت للبنات	الانتفاضة	٥٦٠	
٩.	اللقاء	التضامن	٤٨٠	
١٠.	عبد الله بن المبارك	النخوة	٤٤٠	
١١.	الشهداء	عبد الله بن المبارك	٦٠٠	

خارطة رقم (١)
موقع مدينة هيت بالنسبة لمحافظة الانبار

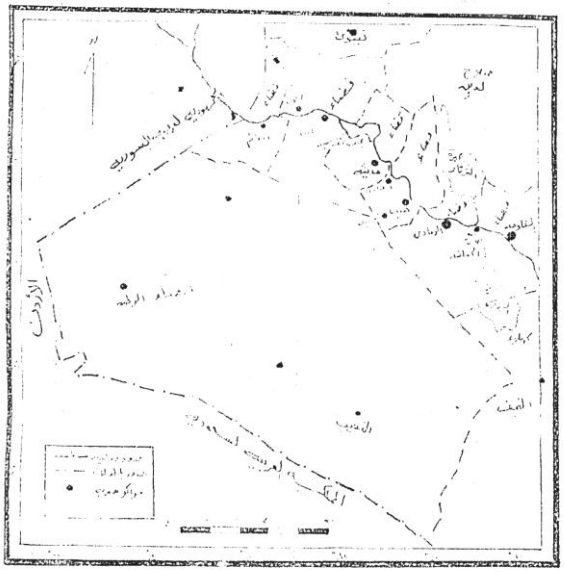

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة الانبار الادارية ، ١٩٩٨

جدول رقم (٢)
المجاور الاقرب للمدارس الابتدائية في مدينة هيت لعام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

ت	اسم المدرسة	المجاور الاقرب	المسافة /م	مساحة المدينة الكلية
١.	العاصفة	رابعة العدوية	١٤٠	٩،٦٧ كم٢
٢.	خديجة الكبرى	الرسالة	٨٠م	
٣.	خديجة	العاصفة	١٦٠	
٤.	رابعة العدوية	اللقاء	٢٥٠	
٥.	رابعة العدوية	هيت للبنات	٤٤٠	
٦.	رابعة العدوية	خديجة الكبرى	٢٤٠	
٧.	اللقاء	الشهداء	٥٠٠	
٨.	هيت للبنات	الانتفاضة	٥٦٠	
٩.	اللقاء	التضامن	٤٨٠	
١٠	عبد الله بن المبارك	النخوة	٤٤٠	

خريطة رقم (٢)

توزيع المدارس في مدينة هيت لعام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

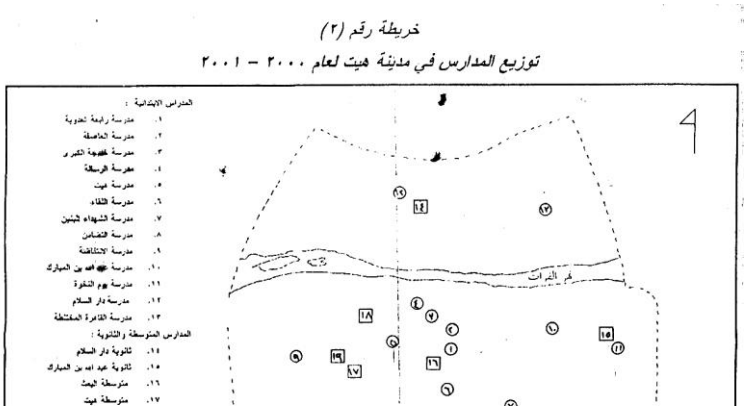

الأمن الغذائي في العراق
بين إنتاج الحبوب واستهلاكها

منعم نصيف جاسم

مدرس مساعد

جامعة ديالى – كلية التربية

١-١ المشكلة :

تعد مشكلة الأمن الغذائي من أعقد المشاكل التي تواجه الدول النامية على الرغم مما يتوفر لديها من امكانات وثروات لو استثمرت بالأسلوب الامثل ووظفت عائدتها بالشكل الصحيح لكان من السهولة مجابهة هذه الظاهرة ، وبما ان العراق واحد من تلك الدول فأن مشكلة الأمن الغذائي فيه أصبحت تزداد وتتفاقم من عقد إلى آخر إذ بلغت نسبة الفقر من سكان البلد ٢٥% في عقد الثمانينات وازدادت لتصل إلى ٤٥% في تسعينات القرن الماضي .

١-٢ الفرضية :

يفترض الباحث إن تراكم ظاهرة الجوع أو الأمن الغذائي يرجع إلى عاملين أساسيين :
أ- العامل الطبيعي الذي يتمثل بالسطح والموارد المائية والمناخ .
ب- العامل البشري وبالذات التخطيط الزراعي أو السياسات الزراعية .

١-٣ أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يتعلق بالأمن الغذائي والتعرف على الأسباب التي أدت إلى سيادة أوضاع الأمن الغذائي أو فقدان الأمن الغذائي الأمر الذي دفع بالسكان إلى وضع خطير في الوقت الذي يحظى هذا الموضوع بأهمية متزايدة في عالم اليوم لاعتبارات عديدة منها إن التنمية الزراعية ترتبط بشكل نهائي بتأمين الإطار العام الذي يصون الأمن الغذائي ويعززه في ظل الظروف الطبيعية ، ويأخذ الأمن بعدا أكبر عندما يمر البلد بمرحلة استثنائية غير طبيعية.

١-٤: مقدمة

تقف مسألة الأمن الغذائي في سلم الاولويات في سياسات أغلب الدول وهي مشكلة وأن كانت عالمية بصفة عامة إلا انها مشكلة الدول النامية بصفة خاصة ، إذ تعاني هذه الدول حتما من نقص واضح في إنتاجها الغذائي ، لذلك أصبحت هذه المشكلة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مقدمة أولويات الدول النامية كما ذكرت ومنها قطرنا العراقية الذي يعاني منذ سبعينات القرن العشرين بحيث أصبحت الفجوة بين إنتاج الحبوب واستهلاكها ((المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي)) كبيرة وبالذات العقود الثلاثة الأخيرة ومن القرن الماضي والتي مر القطر بظروف الحرب والحصار الاقتصادي والتقني إضافة إلى التدمير الذي يشمل كل جوانب البنى الارتكازية للانتاج بشكل عام والانتاج الزراعي خاصة الذي أثر على أوضاع الأمن الغذائي .

ويمكن ان نتصور أبعاد مشكلة الأمن الغذائي إذا علمنا ان عدد سكان العراق قد بلغ ١٦،٣٣٥ مليون عام ١٩٨٧ ثم وصل إلى ٢٢،٥ مليون نسمة عام ١٩٩٧ وقد وصل إلى ٢٧،٨٤٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠٤ إذا علمنا إن نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان ٣،١% وهذه الاعداد من السكان تتطلب توفير الكفاية من الحبوب للوصول إلى الأمن الغذائي ((FOOD INDUSTRY)) الذي يتطلب تصاعد في معدلات الانتاج يتلائم وزيادة معدلات نمو السكان وفي هذا البحث سنتناول مفهوم مشكلة الأمن الغذائي والقاعدة الزراعية في البلد وبالذات العوامل الطبيعية ((الأرض، الموارد المائية ، المياه الجوفية)) والموارد البشرية ثم انتاج الحبوب وتطوره واستهلاكه والفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ونظرة مستقبلية واستنتاجات البحث .

١-٥ مفهوم مشكلة الأمن الغذائي :

تعرف المشكلة بأنها حدوث نقص واضح في كمية الغذاء ونوعيته عن المعدلات المتمثلة في الحد الأدنى للسعرات الحرارية ، وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة العربية أم الدولية (FAO) للشخص البالغ ((٢٦٥٠)) سعرة حرارية/يوم . وإذا نقصت السعرات عن الحد المشار إليه نصل إلى مشكلة الجوع أو سوء التغذية [١] . ومع تناقص كمية الحبوب وعجزها عن مواكبة الطلب السكاني المتزايد واعتماد الكثير من الدول في سد الفجوة على الاستيراد وبالذات الحبوب التي تمثل المادة الغذائية الرئيسية في العراق ، وقد اخذ هذا الجانب بعداً آخر هو عدم تأمين ما تحتاجه الدولة من الحبوب بصورة منتظمة رغم وجود الإمكانية المادية لديها وبالشكل الذي يجعلها تسد النقص في الإنتاج وتسمي هذه الحالة ((مشكلة الأمن الغذائي)) التي تعرف بأنها العلاقة بين احتياجات السكان من الغذاء والمتاح منه وبتعبير آخر مقدرة البلد على تأمين الموارد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل الذي يلبي الحاجات الضرورية الأساسية لنمو السكان وبقاؤه بصحة جيدة [٢] وتعد مشكلة الغذاء ذات أهمية بالغة لتعلقها بالأمن الوطني .

وبالنسبة بالأمن الغذائي في العراق فإن الظروف التي يمر بها البلد والقيود التي وضعت على التجارة الخارجية أدت إلى تراجع متوسط استهلاك الفرد من الحبوب خلال عقد التسعينات إذ انخفض مقارنة بنظيره في عقد الثمانينات بحيث بلغ (١٩٨،٨) كغم عام ١٩٩٠ ، وانخفض إلى (١٣٨) كغم للفرد عام ١٩٩٧ فضلاً من أنه أخذ بالتباين عند هذه المستويات نتيجة التقلبات التي انتابت الزراعة الديمية . في الوقت الذي انخفض هذا المتوسط بالنسبة للقمح ليصل إلى (١٠٨) كغم في عام ٢٠٠٠ وهو أدنى من المتوسط العالمي والعربي وحتى في الدول النامية [٣] ولا شك إن هذا التباين له مساوئه الكبيرة بالنسبة لمحصول رئيس مثل القمح لا سيما وإن إجمالي الإنتاج منه لم يصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي لأي سنة ففي سنة ١٩٨٤ بلغ إنتاج الدونم (٨٩،٣) كغم في الوقت الذي بلغ (٢٥٠) كغم في عام ١٩٩٠ ، وعند مقارنة انتاجية الحبوب في العراق مع دول أخرى نجد أن الانتاجية متدنية بشكل كبير فقد بلغت انتاجية القمح في العراق للمواسم ٩٧/٨٩،٨١/٧٩/٧٧/٦٩ (٢٢٢) كغم / دونم ، (١٦٦) كغم/دونم (١٧٩،٥) كغم/دونم على التوالي كانت انتاجية المحصول

* السعرات الحرارية Calorie وحدة حرارية يحصل عليها الجسم من الطعام تعادل الطاقة اللازمة لرفع درجة الحرارة، كغم من الماء درجة مئوية واحدة .

(١) زين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان ، دار البحوث الدولية ، الكويت ، ١٩٩٠.

(٢) عبد الصاحب العلوان ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٦.

(٣) اسماعيل عبد حمادي ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٨.

في الدول المتقدمة والنامية كمجموعة أم كدول متقدمة عالية بشكل كبير ينظر (جدول رقم ١).

الجدول رقم (١)

إنتاجية القمح في العراق مقارنة ببعض دول العالم / كغم / دونم [١]

الدول والمناطق	المدة ٧١/٦٩	٨١/٩٧	٩٨/٩١
العالم	٣٨٦	٤٦٥،٧	٦١٦
آسيا	٢٨٩،٥	٣٨٧	٥٢٤،٢
بريطانيا	١٠٥٥،٧	١٤١٤،٧	١٧٤٥،٧
أوربا	٦٨٠،٥	٩٣٥،٥	١٢٦٥
مجموعة الدول النامية	٢٨٨،٥	٤٠٩،٥	٥٧٣
مجموعة الدول المتقدمة	٤٥٠،٢	٥٠٥،٥	٦٥٢،٥
تركيا	٣٢٩،٢	٤٦٣	٥٠١،٢
سوريا	١٦٢،٤	٣٣٩،٥	٣٣٩،٧
ايران	١٩٤	٢٤٩،٤	٣٠٤،٥
العراق	٢٢٢	١٦٦	١٧٩،٥

١-٦ القاعدة الزراعية في العراق

١-٦-١ أولاً : العوامل الطبيعية .

١-٦-١ أ : الاراضي الزراعية :

يمتلك العراق مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية تبلغ مساحتها (٤٤،٥) مليون دونم هي تشكل ١،٢٦% من مساحة العراق الكلية والتي يمكن تصنيفها حسب صلاحيتها للانتاج الزراعي .

أولاً : الصنف الأول : وهي أرض ذات خصوبة عالية تصلح لانتاج مختلف المحاصيل وتشكل نسبة ٦% من الأرض الصالحة للزراعة .

ثانياً : الصنف الثاني : هي أرض جيدة جداً ولكنها أقل انتاجية من الصنف الأول بسبب بعض العوائق القابلة للازالة وتشكل نسبة ٣٨،٧ % من الأرض الصالحة للزراعة.

ثالثاً : الصنف الثالث : أرض متوسطة الجودة بسبب العوامل الطبيعية والبشرية وتشكل نسبة ٤٣% من الاراضي الصالحة للزراعة .

([١]) نزار ذياب يوسف ، واقع الانتاجية الزراعية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٢٦.

رابعاً : الصنف الرابع : أرض ذات قيمة محدودة للاستغلال الزراعي وتحتاج إلى إدارة ورعاية عاليتين وتشكل ١٧،٧% من الاراضي الصالحة للزراعة (جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)
أصناف الاراضي الزراعية ومساحتها بالدونم والنسبة المئوية
من الاراضي الصالحة للزراعة [١]

الصنف	المساحة / دونم	النسبة %
الأول	٢٨٤٠٠٠	٠،٦
الثاني	١٧،٢١٦،٠٠٠	٣٨،٧
الثالث	١٩،١٠٤،٠٠٠	٤٣
الرابع	٧،٨٦٠،٠٠٠	١٧،٧
المجموع	٤٤،٤٦٤،٠٠٠	١٠٠

وتشكل الاراضي المروية في الوقت الحاضر نحو ١٥% والاراضي الديمية ٨٥% هذا فيما يخص الاراضي الصالحة للزراعة بشكل عام أما مساحات الأرض حسب طبيعة استخدامها فإنها مصنفة أيضاً إلى عدة أصناف تشكل الأراضي المروية منها بالمحاصيل الموسمية ٥٠% من هذه المساحة ، والمحاصيل المستديمة (البساتين) ٢،٣٣% والغابات ٣،٩٨% في الوقت الذي تشكل فيه الاراضي المتروكة ٤٣،٦٢% (جدول رقم ٣).

جدول (٣)
الاراضي الزراعية في العراق حسب استخدامها (دونم)

الأرض الزراعية	الغابات	المراعي	المحاصيل الدائمية	المحاصيل الموسمية	الاراضي المتروكة
٤٨٠٠٠	١٩١٤	٣٥	١١٢٠	٢٤٠٠٠	٢٠٩٤١
%١٠٠	%٣،٩٨	٠،٠٧	%٢،٣٣	%٥٠	%٤٣،٦٢

وقد بلغ المعدل السنوي للاراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية في العراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات حوالي (١٢) مليون دونم وهذا يشكل نسبة ٥٢،٢% من مساحة الأرض القابلة للزراعة الموسمية أما في التسعينات فقد بلغ المعدل ١٤،٨ مليون هكتار أي ((٥٩،٢)) مليون دونم بسبب التوجه نحو زيادة

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الامن الغذائي العراقي لعام ١٩٩٧ ، بغداد ، ١٩٩٨.

مساحة الزراعة الموسمية ويمكن ملاحظة التطورات التي حدثت خلال عقد التسعينات [١] من ملاحظة (الجدول رقم ٤) .

جدول رقم (٤)
نسبة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية (الحبوب في عقد التسعينات) [١]

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المساحة مليون دونم	١٥,٦	٢٢	١٥,٢	١٤	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٨	١٣,٢	١٤,٤	١٤

١-٦-١ ب: الموارد المائية :

ان المياه المتوفرة في البلد لا تكفي لارواء جميع الأراضي الصالحة للزراعة وعليه لابد من اتباع سياسة مائية تستغل كل قطرة ماء ترد للعراق واستخدامها بأفضل ما يمكن والسيطرة على الموارد المائية ومنع أي شكل من أشكال الهدر فيها ، وهذا يجب ان يتبعه العراق مع العلم ان مصادر المياه في العراف هي :

١-٦-١ ج المياه السطحية :

ان أنهار دجلة والفرات وديالى وشط العرب وروافدهم هي المصادر الرئيسية للمياه في العراق والتي يبلغ معدل تصريفها السنوي حوالي (٧٧) مليار متر مكعب، يستهلك منها (٥٣) مليار متر مكعب ، و(٣٤) مليار متر مكعب في حوض دجلة و(١٩) مليار متر مكعب في حوض الفرات للأغراض المختلفة عدا فواقد التغلغل في التربة أو التبخر وهذا المعدل معرض لتناقص حيث وصل إلى (٩) مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٠ [٢] وبما ان نهري دجلة والفرات ينبعان من خارج حدود العراق ، فإن ايرادات نهر الفرات بالكامل من الخارج وان ٦٨% من ايرادات دجلة من خارج الحدود ايضاً وهذا يؤكد على خضوع النهرين لارادة ومصالح عدة دول مما يجعل من الامن المائي العراقي مهددا بتلك الارادات [٣] .

١-٦-١ د: الأمطار

يبلغ إجمالي التساقط في العراق ٩٩،٩ مليار م ٣ سنويا ، موزعة بالشكل التالي :

---

(١) محمد اسماعيل عبيد حمادي ، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٠٥.

(٢) اسماعيل عبيد حمادي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥.

(٣) محمد سعيد كنانة وآخرون ، الموراد المائية في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٤٥.

معدل أقل م^3 سنة	معدل١٠٠-٣٠٠ م^{3}سنة	معدل أكثر من ٣٠٠م^3 سنة
٤,٧٢	٥٤,٤٩	٤٠,٦٩

ومن المعلوم ان كمية الأمطار تتناقص بالاتجاه من الشمال الشرقي باتجاه الجنوب الغربي اذ يكون حوالي ١٠٠٠ ملم في أقصى الشمال الشرقي ويصل إلى ٥٠ ملم أقصى الجنوب الغربي (خارطة رقم١) هذا بالاضافة إلى تباين سقوط الأمطار من سنة إلى سنة أخرى من حيث الكمية والتوزيع . وقد قسم العراق في ضوء ذلك إلى ثلاث مناطق مطرية هي :

أ- المنطقة الأولى : مضمونة الأمطار ، أكثر من ٤٥٠ملم/سنة وتشكل ١٥% من مجمل الأراضي الديمية في العراق .

ب- المنطقة الثانية : شبه مضمونة الأمطار بين ٣٥٠-٤٥٠ ملم/سنة وتشكل ٢٣% من الاراضي الديمية في العراق .

ج- المنطقة الثالثة : شبه مضمونة الأمطار أقل من ٣٥٠ ملم / سنة وتساوي ٦٢% من مجموع الأراضي الديمية [١] .

والنسب المشار اليها تؤكد أن ٣٨% من مساحة الاراضي الزراعية الديمية صالحة لزراعة الحبوب فقط لأن معظم الأمطار تسقط خلال الموسم الشتوي . كما ان توزيع الأمطار خلال فترة نمو المحاصيل تشكل عاملاً أساسياً في تكوين الغلة ، لذا تتباين الانتاجية من عام إلى آخر . وعليه فان الاتجاه العام في سياسة العراق الزراعية والاروائية هي التوسع في زراعة الارواء التكميلي باستخدام تقنيات ري حديثة (الري بالرش) في المناطق الصحراوية شبه مضمونة الأمطار وانشاء مشاريع ري إضافية في المناطق غير المضمونة الأمطار و حسب خطة الموازنة المائية * لضمان استمرار الانتاج الزراعي سنوياً[٢] .

١-٦-١ هـ : المياه الجوفية

تمثل هذه المياه مصدرا مضافاً لسد احتياجات القطر المائية خاصة في المناطق الصحراوية وبعض أجزاء اقليم الجزيرة ومناطق واسعة من المنطقة الشمالية ، وهي تشكل البديل للمياه السطحية في هذه المناطق بسبب عدم توفر أو بعد المياه السطحية منها.

---

(١) عبد الغفور ابراهيم أحمد ، الأمن الغذائي في العراق ، بغداد ، ١٩٩٧، ص ٧٦ .

* الموازنة المائية : هي تعبير عن العلاقة الكمية بين التساقط precipitation والتبخر النتح evapotrans piration ، فعندما يكون التساقط أكثر من التبخر يكون هناك فائض مائي عندما يكون التساقط أقل من التبخر .

(٢) عبد الحسين نوري الحكيم وباسم محمد علي ، أوضاع الأمن الغذائي في العراق في عقد التسعينات، جمهورية العراق ، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص ١٥.

ان استغلال المياه الجوفية في العراق محدود بحيث توجد (٤٧) ألف بئر في نهاية عام ١٩٩٩ تستخدم مياهها لارواء ١٢٥ ألف هكتار أي ٦٠٠ ألف دونم في الوقت الذي يوجد ٥،٣ مليار م^{٣} من المياه الجوفية ، منها ٩٣٠ مليون م^{٣} في الصحراء الغربية ، وان نسبة ما يستغل في المنطقتين الشمالية والوسطى لا يتجاوز ٢٠-٢٥ % في حين تكون نسبة الاستغلال في الصحراء الغربية لا يتعدى ٠،٢ % [١] .

١-٦-٢ الموارد البشرية

السكان في أي بلد هو المصدر الرئيس للقوى خاصة الذين تنحصر أعمارهم بين الحد الأدنى والحد الأعلى لسن العمل * والسكان في العراق قد ازداد من (١١٢٤) ألف نسمة عام ١٩٧٥ إلى (١٥٥٨٥) ألف نسمة عام ١٩٨٥ ، ثم ازداد إلى (٢٠٥٣٢) ألف نسمة عام ١٩٩٥ ومن المتوقع إذا بقيت الزيادة ٣،٣% ان يصل عدد السكان إلى ٢٨٠٨٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٥ . أم توزيع السكان ، فيعيش ٥٥% من مجموع السكان في الوسط و ٣٠% يعيشون في الشمال و ١٥% يعيشون في الجنوب . كذلك تشير الاحصاءات إلى انخفاض نسبة سكان الريف من مجموع سكان العراق ، فقد بلغت ٦٤% في الاربعينات، نلاحظ انخفاضها إلى ٢٨،٨% عام ١٩٩٣ ، اضافة إلى أعداد القوى العاملة في القطاع الزراعي عام ١٩٧٠ كانت ١١٢٥٠٠ مليون نسمة أي بنسبة ٢٧% من القوى العاملة في القطر عامة . ثم انخفضت إلى ١٠١٣٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٥ أي نسبة ١٧% من القوى العاملة في عموم القطر (جدول رقم ٦) ولابد من الاشارة إلى ان الأهمية النسبية للسكان الزراعيين تتناقص في العراق في الوقت الذي يزداد فيه السكان بعلاقة طردية مع تزايد الحاجة إلى الغذاء [٢] .

جدول (٦)
تطور عدد السكان في العراق وحجم العمالة العراقية
للفترة ١٩٧٠-١٩٩٥

السنة	**عدد السكان بالالف**	مجموعة القوى العاملة في القطر		مجموعة القوى العاملة في القطاع الزراعي	
		العدد	%	العدد	%

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في العراق في عقد التسعينات، جمهورية العراق، الخرطوم، ٢٠٠١، ص١٥.

* ان حجم السكان في سن العمل يتراوح بين ١٥-٥٩ سنة وللمزيد من المعلومات يراجع عبد الحسين زيني ، الاحصاء السكاني .

(٢) محمد سعيد عبد القادر وآخرون ، السياسيات الزراعية في عقد التسعينات ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٦.

١٩٧٠	٩٤٤٠	٢٣٨٩	٢٥,٥	١١٢٥	٤٧,١
١٩٧٥	١١١٢٤	٢٩٨٠	٢٦,٢	١٠٧٣	٣٧,١
١٩٨٠	١٣٢٣٨	٣٥٣٨	٢٧,٢	١٠٧٧	٣٠,٤
١٩٨٥	١٥٥٨٥	٤٢٣٤	٢٧,٦	١٠٣٧	٢٤,٥
١٩٩٠	١٧٨٩٠	٥٠٧٧	٢٨,١	١٠٤١	٢٠,٥
١٩٩٥	٢٠٥٢٣	٥٩٣١	٢٨,٩	١٠١٣	١٧,١
٢٠٠٠	٢١١٩٩	=	=	=	=

المصدر الجهاز المركزي للتخطيط / الإحصاء السكاني ، أعداد متفرقة .

إنتاج الحبوب وتطوره :

تتضمن مجموعة الحبوب المزروعة في العراق محاصيل (الحنطة ، الشعير ، الرز ، الذرة الصفراء) بشكل رئيسي . ومحاصيل (الدخن ، الذرة البيضاء ، الشوفان) بشكل ثانوي ومحدود . وتأخذ محاصيل الحبوب الشتوية (الحنطة والشعير) النسبة العلى إذ بلغت ٩٥،٨ % من المساحة المزروعة من الحبوب ، في الوقت الذي شكلت فيه المحاصيل الصيفية (الرز ، الذرة الصفراء) ٢،٤% من مجمل المساحة المزروعة بالحبوب وقد احتلت محاصيل الحبوب الأولوية خلال عقد التسعينات بسبب الظرف الذي مر به البلد والتأكيد على زراعتها وزيادة أسعار شرائها لتلبية حاجية المجتمع من الغذاء واحتياجات الثروة الحيوانية من العلف ، وقد بلغت المساحات المزروعة بالحبوب بحدود (١٣،٩٦٨) ألف دونم كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥) زادت إلى ١٤،٩٣٠ ألف دونم عام ١٩٩٧ ثم ١٥،٢٣٠ ألف دونم عام ١٩٩٨ والى ١٤،٤٤٧ ألف دونم عام ١٩٩٩ (جدول رقم ٧) . ان كميات الانتاج متذبذبة بين الزيادة والنقصان والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة العوامل المناخية بشكل خاص درجات الحرارة وكميات الأمطار التي تؤثر بشكل إيجابي في السنة المطيرة وعكسها في السنة الجافة ، لكون معظم المساحة المزروعة بالحبوب ديمية [١] .

جدول (٧)
الانتاج والمساحات المزروعة بالحبوب

السنة	المساحة بالالف دونم	الانتاجية كغم / دونم	الانتاج ألف طن
٩٥-٩١	١٣٩٦٨,٣٢	٢٧٩١,٨٤	٢٤٣٧,٣٢
٩٧	١٤٩٣٠,٠٨	٢٥٤١,٦٠	٢٣٧١,٦٦

(١) المنظمة العربي للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٩ ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤.

٩٨	١٥٢٣٠,١٢	٢٥٠٩,١٢	٢٣٨٨,٣٧
٩٩	١٤٤٤٦,٥٢	٢٨٥٠,٢٠	٢١٢٢,١٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائية ، العراق، ١٩٩٩ ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ .

١-٨-١ استهلاك الحبوب

ان القمح والشعير من اهم الحبوب الغذائية ، فالحنطة تتحول إلى طحين تستخدم في صناعة الخبز والشلب يتحول إلى الرز . وفي حالة قلة المتاح من القمح تستخدم الذرة الصفراء والعشير في طحين الخبز كما يستخدم القمح الشيلمي (ترتيكيلي) لصناعة المعجنات (شعرية ، معكرونة ، شباغتي ، ...الخ) أما الدخن فان استخدامها محدود تقريباً . وبالنسبة للاستهلاك ، فمن الواضح ان الناتج المحلي غير كاف لتلبية حاجة السكان التي تبلغ نسبة النمو فيه (٣،١) [١].

الجدول (٨)
العلاقة بين النمو السكاني واستهلاك الحبوب

السنة	عدد السكان / ألف نسمة	نسبة النمو	كمية المستهلكة/ألف طن
١٩٩٤	٢٠٠٠٧	٢,٧	٣٤١٤
١٩٩٥	٢٠٥٣٦	٢,٦	٢٩٩١
١٩٩٦	٢١١٢٤	٢,٨	٣١٦٧
١٩٩٧	٢٢٠١٨	٢,٧	٣٨٩٧
١٩٩٨	٢٢٧٠١	٣,١	٤٥٧٧

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على باسم كامل كلالي وعبد الحسين الحكيم ، تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية في العراق ، بغداد ، ١٩٩٩ .

١-٩ الفجوة الغذائية :

يستخدم مفهوم الفجوة الغذائية كمصطلح احصائي لبيان الفارق بين الانتاج والمتاح للاستهلاك ، وما يكسب ذلك الامر للتعرف على مدى الاعتماد على استيراد لسد الاحتياجات الغذائية وانعكاسات ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد ، وتشير البيانات إلى التذبذب الواضح في انتاج الحبوب للفترة

(١) عبد الغفور ابراهيم أحمد ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩، ص١٩١.

(١٩٩٤-١٩٩٨) واستنادا للبيانات الواردة في الجدول رقم يتضح ان الاتجاه العام للفجوة الغذائية الخاصة بالحبوب في تدهور مستمر [١] .

جدول رقم (٩)
العجز في الانتاج الجدول للفترة ١٩٤٤-١٩٩٨

السنوات	الانتاج/طن	الاستهلاك ألف/طن	العجز ألف/طن (يغطى بالاستيراد)
١٩٩٤	١٧٢٥	٣٤١٤	١٦٨٦
١٩٩٥	١٥٥١	٢٩٩١	١٤٤٠
١٩٩٦	١٥٧١	٣١٦٧	١٥٩٧
١٩٩٧	١٣٠٧	٣٨٩٧	٣٨٧٤
١٩٩٨	١٨٥٠	٤٥٧٧	٤٥٠٢

من عمل الباحث بالاعتماد على الجهاد المركزي للاحصاء ادارة ، الاحصاء الزراعي للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٨.

١-١٠ العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي :

اشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) الخاصة بالعراق إلى تدهور حالة الغذاء ومستويات التغذية والصحة بعد عام ١٩٩٠ وأشارت الدراسات [٢] التي اجرتها بعثة الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ إلى سوء الوضع التغذوي للسكان وخصوصا للاطفال والنساء وسعة الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب (جدول ٩) وذلك يعود لاسباب طبيعية تتعلق بالمناخ من حيث درجات الحرارة وكمية التساقط بالاضافة إلى مشكلة الملوحة وارتفاع مستوى الماء الجوفي لبعض مناطق القطر (البصرة ،كربلاء ،النجف) التي استصلح مساحات واسعة منها إلا ان الملوحة قد عادت اليها وأصبحت غير صالحة للانتاج الزراعي لغياب الامكانيات لمواصلة الجهود التي بدأت خلال عام ١٩٩٠ والتي كان هدفها اصلاح ٣٠٠ ألف دونم من الاراضي [٣] .

أما الأسباب البشرية ، فيقف في مقدمتها الحصار الذي فرض وما أفرزه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية وعلمية ، وبالاخص ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج والخدمات الرسمية والأهلية وبالتالي نقص في كميات الانتاج .

---

(١) باسم كامل كلالي وعبد الحسين نوري ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
(٢) باسل كامل وعبد الحسين نوري ، تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
(٣) التقرير القطري لاوضاع الأمن الغذائي في العراق ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٤٥.

يضاف إلى ما تقدم ، المشكلة المتأتية من المشاريع الكهرومائية والاروائية التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات والتي قلصت حجم الموارد المائية في القطر خاصة وان لدى بعض الساسة الاتراك توجها يريد اعتماد الماء كسلعة تباع وتشترى ، وانه مورد من الموارد الوطنية لدولة المنبع[١].

١-١١ نظرة مستقبلية :

يعد الامن الغذائي ركيزة هامة للامن الوطني ولابد من أخذ التحوطات اللازمة لمواجهة مشكلة النقص في الانتاج وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة الحبوب واستخدام الطرق العلمية الحديثة لرفع المستوى الانتاجي الزراعي وتأمين مدخلات الانتاج واتباع السياسات الزراعية التي من شأنها تطوير زيادة كمية مخرجات الانتاج بعد تطوير البنى الانتاجية ودراسة الاسباب التي تؤدي إلى تدني الانتاجية وتحقيق وتائر سريعة في رفع معدلات الغلة للمحاصيل الاساسية بالاضافة إلى وضع مشاريع بحثية تقوم الدولة بانشائها والاهتمام بها ثم تزويد القطر بالمعلومات الجديدة في مجال التقنيات الحديثة ونتائج البحوث الزراعية ودعم الكوادر الفنية ورفع مستوى تبادل الخبرة العلمية مع العالم ، بالاضافة إلى توجيه السياسات الزراعية لتخدم أهداف زيادة الانتاجية للارض والعمل ورأس المال من خلال تكثيف الانتاج واستخدام التكنولوجيا وتطويع ما يمكن تطويعه لخدمة هذا الهدف الكبير بغية الوقوف بوجه تحديات المستقبل . وهذا يتطلب تبني سياسات زراعية واضحة مستقرة ، حيث أثبتت التجارب ان التنمية الزراعية المستخدمة لا يمكن تحقيقها دون توفير الاستقرار والوضوح ، كذلك لابد من اعطاء الأولوية القصوى للمحاصيل الحبوبية في السياسات والبرامج التطويرية وبالذات محصول الحنطة وعدم السماح بزراعة محاصيل الهامشية ولا سيما في المشاريع الاروائية . ويجب النظر في تعديل الخطط الزراعية ضمن الحملات الزراعية لتجنب زراعة الاراضي الهامشية والاراضي الحدية لعدم اقتصاديتها وتوفير المستلزمات الانتاج المحدودة أصلاً . والعمل على وضع الستراتيجية المطلوبة للتراكيب المحصولية المختلفة من خلال مبدأ الموازنة السعرية التي تنشدها الدول للمرحلة القادمة والخاصة بتوفير الموازنة العادلة بين الدخول المزروعية والقوة الشرائية للمستهلكين . وأخيراً لابد من اعداد نمط للاستهلاك الغذائي بحيث يكون مقبول من الناحية الصحية العلمية ومن ناحية الامكانات المتوفرة في البلد والعمل وبجهود مكثفة لتقنين الاستهلاك بشكل علمي مدروس ووفق الحاجة الفعلية للفرد من الناحية البدنية والذهنية .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٥.

قائمة المصادر

أولاً : الكتب

١- أحمد ، عبد الغفور ابراهيم ، الامن الغذائي في العراق ، بيت الحكمة، بغداد ، ١٩٩٩ .
٢- الحكيم عبد الحسين وباسم محمد علي ، أوضاع الامن الغذائي في العراق لعام ١٩٩٧ ، بغداد ، ١٩٩٨.
٣- حمادي ، اسماعيل عبيد ، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٤- عساف ، نزار ذياب ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٥- عبد القادر ، محمد سعيد وآخرون ، السياسات الزراعية في العراق في عقد التسعينات ، وزارة الزراعة ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٠.
٦- عبد المقصود ، زين الدين ، البيئة والانسان ، دار البحوث الدولية ، الكويت ، ط ١، ١٩٩٠ .
٧- العلوان ، عبد الصاحب ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠١ .
٨- كتانية ، محمد سعيد وآخرون ، الموازنة المائية في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩.
٩- كلالي ، باسل كامل وعبد الحسين الحكيم ، تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسة في العراق ، بغداد ، ١٩٩٩.

ثانياً : التقارير

١- التقرير القطري ، اوضاع الأمن الغذائي في العراق ، العراق ، بغداد، ١٩٩٦.
٢- التقرير القطري ، أوضاع الأمن الغذائي في العراق ، العراق ، بغداد، ١٩٩٨.

ثالثاً : المنظمات :

١- منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) تقيم الوضع الغذائي والحالة التغذوية ، العراق ، ملحق التقرير النهائي ، بغداد ، ١٩٩٥ .
٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العراقي لعام ١٩٩٧، الخرطوم ، ١٩٩٨ .

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام ١٩٩٧، الخرطوم ، ٢٠٠٠.

٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام ١٩٩٧، الخرطوم ، ٢٠٠١ .